بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله وصحبه أجمعين

ممثل راعي المؤتمر حضرة صاحب السمو الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح أمير البلاد المفدى حفظه الله ورعاه

معالي الدكتور نايف فلاح الحجرف وزير المالية.

أصحاب المعالي محافظي مؤسسات النقد والبنوك المركزية.

الدكتور بيللو لاوال دانباتا الأمين العام لمجلس الخدمات المالية الإسلامية.

الضيوف الأكارم

السيدات والسادة

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

أصطفي كلمات الامتنان العميق وأنتقي عبارات الشكر الجم، أرفعها إلى مقام حضرة صاحب السمو الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح أمير البلاد المفدى حفظه الله ورعاه على رعايته الكريمة لهذا المؤتمر العالمي حول المالية الإسلامية، وأزجي خالص الشكر لممثل صاحب السمو أمير البلاد معالي الدكتور نايف فلاح الحجرف وزير المالية لحضوره معنا اليوم.

وأذكر بالفخر قيادة صاحب السمو التي حققت بعون الله لهذا الوطن خلال عقد من الزمن نظاما ماليا من بين الأقوى والأكثر أمانًا واستقراراً على مستوى المنطقة، ونظاما مصرفيًا مزدوجًا يحفّز ازدهار البنوك الإسلامية والتقليدية سواء بسواء.

الكلمة الرئيسية التي ألقاها معالي الدكتور محمد يوسف الهاشل، محافظ بنك الكويت المركزي، في مؤتمر المالية الإسلامية، الذي عقد بتاريخ ٢ مايو ٢٠١٨، بفندق فورسيزونز، مدينة الكويت – دولة الكويت.

أصحاب المعالي، الضيوف الأكارم، السيدات والسادة

إنه لمبعث غِبطة عارمة وسرور، أن أرحب بكم في هذا المؤتمر العالمي حول المالية الإسلامية، وإني لمدين بالشكر لأصحاب المعالي الوزراء ومحافظي البنوك المركزية، وللسادة رؤساء الهيئات الرقابية والإشرافية ورؤساء المؤسسات المالية وكل الضيوف الأعزاء الذين شرفونا بحضورهم اليوم، وأتقدم بالشكر إلى مجلس الخدمات المالية الإسلامية وأمينه العام الدكتور بيللو لاوال دانباتا والعاملين معه أجمعِهم، للدعم الذي قدموه في تنظيم هذا المؤتمر الذي يقام بالتوازي مع اجتماعات المجلس السنوية.

ثم أقدم صادق الشكر لزملائي المتفانين من العاملين ببنك الكويت المركزي لجهودهم المخلصة لإنجاح هذا المؤتمر.

أصحاب المعالي، الضيوف الأكارم، السيدات والسادة

لطالما أدرك بنك الكويت المركزي أهمية وضع المعايير الدولية واعتمادها بما يراعي خصوصيات الصناعة المالية الإسلامية، وأهمية الدور الذي تقوم به هيئات معايير المالية الإسلامية لتطوير صناعة مالية إسلامية تتدرع بالحصافة وتتحلى بالشفافية، ومن هنا كان بنك الكويت المركزي أحد التسعة المؤسسين لمجلس الخدمات المالية الإسلامية عام ٢٠٠٢، واليوم نعتز كل الاعتزاز بالنجاح الذي أحرزه المجلس إذ بلغ عدد أعضائه اليوم ١٨٥ عضوًا منهم ٧٥ هيئة تنظيمية ورقابية في ٥٧ دولة.

أصحاب المعالي، الضيوف الأكارم، السيدات والسادة

إن هدفنا الأسمى هو ضمان استدامة الازدهار والحياة الكريمة ورفاه المجتمع، ويجب على كل منا من موقعه ودوره أن يوجه سعيه صوب هذا الهدف.

فالعالم يواجه اليوم العديد من التحديات الاقتصادية والمالية والاجتماعية التي تتطلب تناولا جماعيا، وما تقلبات الأسواق ومحدودية التنوع الاقتصادي ونقص التكافل الاجتماعي والفقر والبطالة إلا بعض ما تواجهه المجتمعات حول العالم، وإني لأرى جمعنا اليوم يأتلف في وقت تزداد فيه الحاجة إلى مساهمة المالية الإسلامية، التي يمكنها أن تؤدي دورا مَرْضِيًّا في معالجة تلك القضايا إن استمسكت بالمبادئ السامية النابعة من ديننا الحنيف، وإن راعت متطلبات الحوكمة المؤسسية الرشيدة.

ولهذا السبب عقدنا مؤتمرنا تحت عنوان " المالية الإسلامية، أطروحة عالمية" ذلك أننا نرى أن المالية الإسلامية بمقدورها تقديم طرحٍ ذي قيمة عالمية يلبي حاجة ماسة لدى الحكومات والمؤسسات والأفراد مسلمين كانوا أم غير مسلمين، طرحٍ يقود إلى نمو اقتصادي مستدام وشامل، ورخاء يمد ظله على الجميع، فالمبادئ الأخلاقية التي تقوم عليها هي من المشترك الإنساني الذي لا تختلف عليه الثقافات والأديان.

ويبني هذا المؤتمر على نجاح المؤتمر السابق الذي نظمه بنك الكويت المركزي بالتعاون مع صندوق النقد الدولي عام ٢٠١٥، ولقد غدا منصة تتداول فيها الأطراف المعنية كافةً، حديثات الأفكار، وتتبادل فيها التصورات والرؤى في نقاشات ثرية ترنو إلى معالجة التحديات التي تعترض سبيل هذه الصناعة.

وفي هذا المجال أود أن أشارككم بعض الأفكار حول رؤيتنا لإمكانية مساهمة الصناعة المالية الإسلامية في تحقيق تلكم الأهداف متناولاً محاور ثلاثة: أولها **نظرة عامة** موجزة حول البيئة الاقتصادية العالمية والتحديات التي مازالت تواجهنا على الرغم من التقدم الذي تحقق خلال العقد الفائت، **ثم** أعرج على **كيفية الإفادة من المالية الإسلامية** في مواجهة أبرز القضايا والتحديات، ثم أتناول بإيجاز **ما هو مطلوب** منا إن أردنا أن نصل بالصناعة المالية الإسلامية لغاية وسعها.

المشهد العالمي –واقعه وتحدياته

أصحاب المعالي، الضيوف الأكارم، السيدات والسادة

دعوني أستعرض على عجالة ملامح المشهد العالمي اليوم، مركزا على محاور ثلاثة ألا وهي:

- النمو الاقتصادي
- الاستقرار المالي
- التطور الاجتماعي

فأما على صعيد **النمو الاقتصادي**، فلنا بعد انقضاء عقد من الجهد والعمل أن نقول إن الاقتصاد العالمي قد قطع شوطا بعيدا، فبحسب صندوق النقد الدولي بلغ النمو الاقتصادي ٣,٨% في عام ٢٠١٧، وانخفض معدل البطالة بانتظام من ٦,٢% عام ٢٠٠٩ لغاية ٥,٧% عام ٢٠١٧. بحسب تقديرات البنك الدولي.

وأما على صعيد **الاستقرار المالي** العالمي، فقد شهدنا تطورا ملحوظا، إذ مازال النظام المالي العالمي مستمرًا باكتساب القوة، بفضل تطبيق العديد من الإصلاحات والمبادرات الرقابية، مثل معايير بازل ٣، والإشراف المبني على المخاطر، وتعزيز جهود الإشراف على حوكمة الشركات، وتطبيق اختبارات الضغط، وإجراءات التحوط الكلي.

وأخيرا، على صعيد **التطور الاجتماعي**، لمسنا تحسنًا ملحوظًا، فبحسب إحصاءات البنك الدولي انخفض عدد الأشخاص الذين يعيشون فقرا مدقعا من ١٥% إلى ١٠% من عدد سكان العالم، في العقد الأخير.

وعلى الرغم من الحصاد الإيجابي للعقد الماضي، مازالت التحديات الاقتصادية والمالية والاجتماعية ماثلة في العديد من الاقتصادات مثبتة قلة مناعتها أمام المخاطر المستجدة والنمو المتباطئ وتقلبات

الأسواق المالية، كما أن التحسن الأخير في الأوضاع الاقتصادية لم يتوزع بالتساوي على الدول، ومازال المستقبل الاقتصادي للعديد من تلك الدول بمثابة تحدٍ كامن في طي السنين المقبلة.

ودعوني أعرج سريعا على بعض التحديات

أول هذه التحديات يتمثل في أسعار السلع التي ما إن تتقلب حتى تتقلب معها الاقتصادات، ويكاد انخفاض الأسعار يأتي على الاقتصادات النامية إذ هنالك أكثر من ٩٥ دولة نامية، تشكل عوائد تصدير السلع ما يزيد عن ٥٠% من إيراداتها، وفي المقابل وجدت دراسة حديثة أجراها صندوق النقد الدولي أن الأثر الحقيقي لانخفاض أسعار النفط ما يزال غير ملموس ولربما لا تكون له أية آثار إيجابية على مجمل أوضاع الاقتصاد العالمي.

ولذلك تبقى تقلبات أسعار السلع هاجسًا أساسيًا للاقتصاد العالمي، مبرزة حاجة الدول للاستثمار في تنويع اقتصاداتها بهدف استدامة النمو في هذه المرحلة الزمنية المتقلبة اقتصاديا، وتلك مهمة غير يسيرة، فعلى سبيل المثال، تشير التقديرات إلى أن كلفة تمويل مشاريع البنى التحتية اللازمة لدعم جهود تنوع الاقتصاد في آسيا والشرق الأوسط وشمال إفريقيا حتى عام ٢٠٢٠ تتجاوز ١٠ تريليون دولارا أمريكيا.

وثاني التحديات تلك المخاوف العديدة التي تثار حول الاستقرار المالي العالمي على رغم المبادرات والإصلاحات الرقابية الأخيرة. فالظروف الاقتصادية الكلية على المستوى العالمي والمخاطر الجيوسياسية المتنامية ترسل النذير تلو النذير حول قضايا الاستقرار ومسار النمو الاقتصادي المستقبلي على مستوى العالم.

ولنتأمل على سبيل المثال السياسات النقدية غير التقليدية التي تبنتها البنوك المركزية الكبرى عشية الأزمة المالية العالمية، لقد كانت هذه السياسات أساسية لتعافي الأسواق واستقرارها بعد الأزمة، ولكن الرجوع عن سياسات مجابهة الأزمة إلى السياسات النمطية قد ينطوي أيضا على مخاطر لا

تقتصر انعكاساتها على الأسواق المالية وحدها ولكنها تنسحب أيضا على الاقتصادات الناشئة مع المخاطر المحتملة لهجرة رؤوس الأموال وما ينتج عنها من تقلبات أسعار الصرف وانخفاض قيم الأصول في ظل التفاوت في السياسات النقدية بين الدول المتقدمة وما قد يترتب على ذلك من تحديات حقيقية للاقتصاد العالمي.

كما أن هنالك أدلة على ولوج بعض الدول و المؤسسات في عمليات قد تنجم عنها مخاطر مفرطة، وذلك في مسعى للاستفادة من معدلات الفائدة المنخفضة، فبحسب تقرير الاستقرار المالي العالمي الصادر عن صندوق النقد الدولي استغلت العديد من الدول والمؤسسات انخفاض أسعار الفائدة فراكمت المزيد من الديون، حيث ارتفع الدين العالمي – بحسب تقارير المعهد المالي الدولي – من ١٦٧ تريليون إلى ٢٣٧ تريليون دولار أمريكي خلال العقد الماضي وحده، ويبلغ اليوم ما نسبته ٣١٨% من إجمالي الناتج العالمي ما يعني أكثر من ٣٠,٠٠٠ دولار أمريكي للفرد على مستوى العالم، ناهيكم عن الارتفاع المقدر في أسعار صرف العملات الأجنبية ومعدلات الفائدة عليها في المدى المتوسط وما سوف يترتب عليه من أعباء أكبر في سداد الديون وفوائدها.

وعلى الجانب الآخر، حدّت معدلات الفائدة المنخفضة من أرباح القطاع المصرفي لدرجة كبيرة، إذ تشير دراسة أجراها صندوق النقد الدولي إلى أن ثلث البنوك في العالم، بأصول تبلغ ١٧ تريليون دولار أمريكي، ما تزال تجد صعوبة في الحفاظ على ربحيتها.

أما ثالث التحديات فتلك التي مازالت تواجه جهود التطور الاجتماعي، ومن أمثلتها البطالة التي مازالت قضية أساسية تواجهها العديد من الدول حول العالم، فاليوم هنالك ٢٠٠ مليون عاطل عن العمل في العالم، و ٢٠٠ مليون سواهم يعملون في أعمال دون مهاراتهم ومؤهلاتهم، وبعد ١٥ عاما سيتعين توفير ٦٠٠ مليون فرصة عمل حول العالم، لاستيعاب النمو المتوقع في قوة العمل، وذلك بحسب تقديرات البنك الدولي.

ومن أمثلتها الأخرى الإقصاء المالي الذي تواجهه الكثير من الدول، فبحسب ذات المصدر هنالك ٢ مليار فرد حول العالم لا يحصلون على خدمات مصرفية، بل إن قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة، الذي يعد أحد محركات النمو الاقتصادي وتوفير فرص العمل، ما زالت تنقصه خدمات القطاع المصرفي لاسيما في الدول النامية، ويقدر أن ٧٠% من المشاريع متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في الاقتصادات الناشئة تعوزها الخدمات الائتمانية مع فجوة ائتمانية تقدر بـ ٢,٦ تريليون دولار أمريكي.

ولكل هذه العوامل تأثيرها على معدلات الفقر، فهنالك ٨٠٠ مليون إنسان مازالوا يرزحون تحت فقر مدقع، ويكدحون مقابل أقل من ١,٩ دولار أمريكي في اليوم.

وأمام هذه التحديات –وكلها من قضايا الاقتصاد الكلي –يتحتم على الأطراف المعنية أن تحشد العزائم لتجابهها، مادام الوقت مواتيًا والظرف سانحًا، وهنا يتجلى الدور الذي يمكن للمالية الإسلامية أن تنهض به، فإنها من خلال مزاياها العديدة وطرحها الشمولي تستطيع أن تكون قاطرة نمو اقتصادي شامل وأن تسهم بسهم كبير في تعزيز الاستقرار المالي مما يؤول رفاها ويمنا على الواقع الاجتماعي.

المالية الإسلامية –أطروحة عالمية

أصحاب المعالي، الضيوف الأكارم، السيدات والسادة

ليس خافيا ما للوساطة المالية من دور حيوي في تمكين المجتمع من تحقيق هدفنا الأسمى الذي ذكرته آنفا، والذي عبر عنه توماس جيفرسون بقوله: "الحرص على حياة البشر وسعادتهم ....هو الهدف الأول والأوحد لأي حكومة رشيدة".

ولأن البنوك هي العامل الرئيس في الوساطة المالية فهي من أكبر المساهمين في تحقيق هذا الهدف.
وإن الصناعة المصرفية التقليدية بتاريخها العريق وانتشارها العريض وما تراكم لديها من تجارب امتدت قرونا، تكتنز نضج الخبرة وعمق المعرفة، وتقوم اليوم بالدور المنتظر منها لتحقيق الأهداف الاقتصادية طالما التزمت معايير الحوكمة الرشيدة وانضبطت بضوابط المثل والمبادئ.

أما المالية الإسلامية بشكلها المعاصر، فهي مازالت في مرحلة يافعة من مسيرتها، ولكنها برغم ذلك تقدم أطروحة عالمية، مبادئها الأساسية مبنية على مشاركة المغنم والمغرم، وارتباط العمليات بأصول حقيقية والربط ما بين القطاعين المالي والاقتصادي والتركيز على الاستثمار الأخلاقي المسؤول، وحظر المعاملات القائمة على الغرر والأدوات المالية الافتراضية، والصناعات التي تعود بالضرر على المجتمع. إن هذه القيم والمبادئ الأساسية لهي قيم عالمية تتمتع بالقبول لدى الكافة سواء في الأسواق المتقدمة والناشئة وسواء في المجتمعات المسلمة وغير المسلمة.

بهذه المبادئ تدعم الصناعة المالية الإسلامية النمو الشمولي لكل عناصر سلسلة القيمة، وزيادة الإنتاجية، بما يعود نفعا اقتصاديا واجتماعيًا عميمًا.

ولقد لمسنا –هنا في الكويت–هذه المنافع لمس اليد، إذ لطالما كانت الكويت رائدة في مجال المالية الإسلامية، وإذا نظرنا إلى نشأة الصناعة المالية الإسلامية في الكويت وجدناها صفحة مشرقة في ديوان مآثر المغفور لهما الشيخ صباح السالم الصباح والشيخ جابر الأحمد الجابر الصباح طيب الله ثراهما لاحتضانهما الصناعة المالية الإسلامية في الكويت.

ولقد كانت للمغفور له الشيخ جابر الأحمد الجابر الصباح أمير البلاد الراحل يد فاضلة على الصناعة المالية الإسلامية أسداها عونًا وتشجيعًا للمرحوم بإذن الله الشيخ أحمد بزيع الياسين لتحقيق رؤيته حول تأسيس بنك إسلامي في منتصف سبعينات القرن الماضي، في وقت لم يكن فيه أي نموذج مصرفي إسلامي يُقتدى به، وعلى الرغم من ذلك نجح الشيخ أحمد بزيع الياسين مدعوما بمن شاركه هذه الفكرة في تأسيس بيت التمويل الكويتي الذي لم يكن أول بنك إسلامي في الكويت فحسب بل أحد الأوائل على مستوى العالم، ولقد صور الشيخ أحمد بزيع الياسين صعوبة ذلك بأنه كان بمثابة السباحة عكس التيار.

على أن الغرسة التي غرسها رواد هذه الصناعة في الكويت أورقت وآتت أكلها، والتيار الذي سبحوا ضده ذات يوم، غدا اليوم مواتيا ودافعا، والصناعة المالية الإسلامية التي بدأت في الكويت بفرع

واحد يعمل فيه أفراد أربعة عام ١٩٧٨ نمت حتى صارت تشكل ٤٠% من مجمل القطاع المصرفي في الكويت، وغدت تضم خمسة بنوك إسلامية تبلغ أصولها المجمعة ٩٦ مليار دولار أمريكي، ولها ٦٠٠ فرعا يعمل فيها ١٢,٠٠٠ موظفا.

متبعة النموذج الذي اختطته تجربة الكويت ومثيلاتها من التجارب الناجحة، نمت المالية الإسلامية على المستوى العالمي خلال العقود الأربعة المنصرمة نموا استثنائيا، إذ تشير أغلب التقديرات إلى أن أصولها بلغت اليوم ٢,٢ تريليون دولار أمريكي، وتوجد اليوم أكثر من عشر دول لديها نظام مصرفي مزدوج (تقليدي وإسلامي) تشكل فيه البنوك الإسلامية ما قيمته ٢٠ % من مجمل أصول القطاع المصرفي، بما يعكس أهمية المالية الإسلامية المضطردة، بالإضافة إلى ٤٤ دولة قامت حتى اليوم بسن قوانين تنظم المالية الإسلامية لدعم تطورها في تلك الدول.

وعلى الرغم من النمو المشهود والكبير للمالية الإسلامية على مر العقود الأربعة المنصرمة إلا انها مازالت لا تشكل سوى نحو ٢% من حجم الصناعة المالية العالمية، وعلى الرغم من أن أكثر من ٨٠ دولة تطبق بعض أشكال المالية الإسلامية إلا أنها تبقى محدودة خارج حفنة من الأسواق الرئيسية لهذه الصناعة في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وجنوب آسيا وجنوب شرقها.

ولكن تبقى الصناعة المالية الإسلامية أطروحة عالمية تتمتع بالشمولية ويمكنها أن تسهم في مجابهة العديد من التحديات التي يواجهها العالم بشرط البناء على المبادئ والقيم الإسلامية والحوكمة المؤسسية والأسس السليمة لإدارة المخاطر، لاسيما فيما يخص **التنوع الاقتصادي**، إذ يمكن للأدوات المالية الإسلامية أن تسد ثغرا لا يستهان به، فمن أمثلة تلك الأدوات "الصكوك" التي تستخدم على نطاق واسع لهذا الغرض، ففي الأعوام الأربعة الماضية استخدمتها حكومات أكثر من ١٩ دولة – مسلمة وغير مسلمة – لجمع ١٠٠ مليار دولار أمريكي لتمويل العديد من مشاريع البنى التحتية والمبادرات في إفريقيا وآسيا وأوروبا والشرق الأوسط، ولا تقف منفعة الصكوك عند حد جمع رؤوس

الأموال ولكنها إلى جانب ذلك تساهم في تعميق الأسواق المالية وتطوير الصناعات وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وأما فيما يخص الاستقرار المالي، فيمكن للمالية الإسلامية أن تترك أثرا إيجابيا على هذا الصعيد، من خلال تقديم أدوات مالية جديدة في إطار ممارسة منضبطة بمعايير الحوكمة الرشيدة وملتزمة بمبادئ الشريعة وقيمها السمحة، من المشاركة في المغنم والمغرم، وارتباط المعاملات المالية بأصول اقتصادية حقيقية، والنأي عن الغرر واجتناب الأدوات المالية الافتراضية واتقاء كل ما يعود بالضرر على المجتمع. وتؤكد ذلك الأثر الإيجابي دراسات عدة صدرت من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، وأشارت إلى أن المالية الإسلامية تقوم على نموذج عمليات شمولي ومستقر.

وأخيرا، فيما يخص **التطور الاجتماعي**، فهذا ميدان آخر تساهم فيه مبادئ المالية الإسلامية وقيمها، فإن أخذنا الشمول المالي مثالا، نجد أن العديد من الدول أقبلت بداية من الثمانينات والتسعينات من القرن الماضي على تقديم الخدمات المالية الإسلامية لتعزيز الشمول المالي من خلال توفير الخدمات المصرفية للعديد من الأفراد الذين لم يكونوا يتمتعون بتلك الخدمات، وفي السنوات الأخيرة باتت المؤسسات الدولية مثل البنك الدولي و صندوق النقد الدولي تعترف بها صناعةً جوهريةً لمواجهة تحدي الإقصاء المالي حول العالم، وتشير دراسة حديثة قامت بها شركة إرنست أند يونغ حول "المصرفية في الأسواق الناشئة"، إلى أن المنتجات المتوافقة مع الشريعة يمكنها – إن وظفت التقنيات الحديثة – أن تستقطب ١٥٠ مليون شخص من غير المشمولين بالخدمات المصرفية، خلال السنوات الثلاث القادمة.

ولعل قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة من أكثر القطاعات استفادة من مزايا المالية الإسلامية، حيث تتفق مبادئها التي أشرت إليها من قبل مع احتياجات هذا القطاع، وهذا ما تدل عليه دراسات العديد من المؤسسات العالمية منها دراسة نشرها البنك الدولي عام ٢٠١٤ تشير إلى أنه كلما زادت

نسبة البنوك الإسلامية للسكان كلما انخفض عدد المشاريع الصغيرة والمتوسطة التي تواجه عوائق في الدخول إلى النظام المالي.

وإذا ما أخذنا بالحسبان مزاياها البارزة التي تناولتها، علينا أن نسأل أنفسنا ما الأثر العالمي للمالية الإسلامية لو قدر لها أن تصل إلى أقصى إمكانها؟ وللإجابة على هذا السؤال الملح فإن تقديراتنا، تشير إلى أنها إن تطورت على المستوى العالمي – وفق أفضل السيناريوهات –يمكن أن تبلغ ٧ تريليون دولار أمريكي خلال العقد القادم. ويعني هذا النمو –إن تحقق–أن الصناعة المالية الإسلامية ستضاعف حجمها ثلاث مرات كما ستسهم ب ٤ تريليون دولار أمريكي كل عام على المستوى العالمي، بما يعادل ٤% من الناتج الإجمالي العالمي، وستوفر ١٥٠ مليون فرصة عمل تتوزع على مختلف قطاعات الاقتصاد، ولكن مع كل ذلك ستبقى هذه الصناعة غيضا من فيض الصناعة المالية العالمية ولا تتجاوز ٣% منها على وجه التقريب، وعلينا أن نسأل أنفسنا إن كنا راضين أن نبقى على حاشية الصناعة المالية العالمية؟ وهل لدينا رغبة صادقة باجتراح المبادرات اللازمة لإعتاق هذه الصناعة من قيودها وإطلاق طاقاتها.

المالية الإسلامية – الأركان والدعائم

أصحاب المعالي

الضيوف الأكارم

السيدات والسادة

لقد أبدعت الحضارة الإسلامية في تاريخها قبابا باذخة الجمال مترفة الحسن توشّي حواضرَها غربًا وشرقًا، فإن ضربنا مثلا للصناعة المالية الإسلامية إحدى هذه القباب وجدناها تقوم على أسس عميقة في أرض صلبة، فتلكم قيم الدين السمحة، تليها أربعة أساطين متينة وأركان ركينة فتلكم

التشريعات والأطر القانونية

ثم التنظيم والرقابة

ثم الهيئات الدولية للمالية الإسلامية

ثم المؤسسات المالية الإسلامية

وعلى الأركان تستقر القبة بنقوشها وزخرفها، فتلكم الصناعة المالية كما يراها المستفيدون منها في كل بقاع الأرض، وإنّ توفّر هذه الأركان شرط لا محيد عنه إن أردنا لها استدامة الازدهار ومرونة الأداء والمساهمة في مواجهة التحديات الاجتماعية والاقتصادية على المستوى العالمي.

١- التشريعات والأطر القانونية:

أول هذه الأركان التشريعات والأطر القانونية، فمنها الانطلاقة لبناء باقي الأركان، وهي التي توجه الصناعة المالية الإسلامية أنى وُجدت، وتوفر الأطر القانونية اللازمة للتأسيس والعمليات والرقابة على الصناعة كلها، ومن المهم أن تتسم التشريعات بالمرونة وأن تتطور مع احتياجات الصناعة المالية الإسلامية، فتضعها على طريق تحقيق النمو المستدام.

ثم يأتي الدور المحوري للمؤسسات القانونية في ضمان الحقوق وأدائها وفرض الالتزام بالعقود وإنفاذها، ولا غرو أن تعاليم الإسلام تصرح ولا تلمح بوجوب أداء الالتزامات سواء كانت دينا أم عقدا أم عهدا، فأطول آيات القرآن الحكيم آية الدين، وفي فاتحة سورة المائدة يقول العزيز الحميد: "يا أيها الذين آمنوا أوفوا بالعقود"، وفي سورة الإسراء " وأوفوا بالعهد إن العهد كان مسؤولا".

٢- التنظيم والإشراف

وثاني هذه الأركان بعد التشريع، الدور الجوهري للتنظيم والإشراف بشقيه الفني والشرعي.

أما **الشق الفني** فذاك إنشاء نظام رقابي متين فعال يراعي خصوصية المالية الإسلامية لا سيما في ظل نظام مصرفي مزدوج. ولذلك على النظم الرقابية أن توازن بين تطبيق المعايير الرقابية والإشراف السديد، وحماية المستهلك وتعزيز استقرار النظام ككل، وبين تحفيز النمو ودعم الابتكار وتشجيع الإبداع واستدامة الصناعة المالية الإسلامية.

وعلاوة على ذلك تحتاج الجهات الرقابية إلى تحسين قدرتها على التعامل مع المتطلبات المتطورة لهذه الصناعة، ففي واقع مالي واقتصادي تسود التقلبات مشهده، يتعين على الجهات الرقابية أن ترى في

الابتكار التقني فرصة تُقتنص لا تهديدا يُتقى، مع إدراك ما قد تنطوي عليه من مخاطر يتحتم الاحتراز لها.

وأما شق **الرقابة الشرعية** فيتعين على هيئاتها التحقق من التزام المؤسسات المالية بمبادئ الشريعة ومقاصدها والعمل ضمن إطار الحوكمة الشرعية الرشيدة، مع تدقيق شرعي داخلي وخارجي مستقل.

٣- الهيئات الدولية للمالية الإسلامية

ثم يلي ذلك ركن ثالث تمثله الهيئات الدولية للمالية الإسلامية التي تدعم الدور المنوط بالجهات الرقابية، وتنهض بمهمة تحقيق التكامل على المستوى الإقليمي والدولي بين مؤسسات الصناعة المالية الإسلامية. إن مؤسسات مثل مجلس الخدمات المالية الإسلامية، وهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، والسوق المالية الإسلامية الدولية، ومؤسسة إدارة السيولة المالية الإسلامية، لها أهمية بالغة ودور حيوي في الصناعة المالية العالمية فهي التي تضع المعايير وتسعى لتوحيدها وتطور المنتجات وتقدم الأدوات المالية، وذلك كله يدعم النمو ويشجع التعاون على المستوى العالمي فيزيد ثقة المستهلك في الصناعة، ويعمق جذور المالية الإسلامية عالميًا.

ولا مناص اليوم من مقاربة تكاملية بين الهيئات الدولية وواضعي المعايير لتعزز التنسيق والتعاون ليس فيما بينها وحسب بل كذلك بينها وبين نظيراتها التقليدية، وإننا لنرى في اجتماعنا اليوم فرصة ثمينة للتلاقي والتعاون.

٤- المؤسسات المالية الإسلامية

والركن الرابع الذي بدونه لا تكتمل منظومة الصناعة ولا تترجم أطروحتها العالمية إلى واقع، هو المؤسسات المالية الإسلامية التي يتعين عليها ألا تكتفي بتوافق منتجاتها مع أحكام الشريعة فحسب بل أن تتمثل روح مقاصدها وجوهر مبادئها، فإنها إن تستمسك بذلك تنهض بدور كبير في تحقيق النمو الاقتصادي وتعزيز الشمول المالي ودفع عجلة التطور الاجتماعي.

وإن قطاع البحث والتطوير لمن النقاط التي ينبغي على المؤسسات المالية الإسلامية أن توليها نخبة الفكر ولب الجهد، بغية الوصول إلى ابتكار منتجات وخدمات جديدة تنهل من روح الشريعة واحتياجات المجتمع، وتخفف من تركز محافظها في منتج واحد.

فبحسب مسوحات مجلس الخدمات المالية الإسلامية، يتركز حاليا ٦٨% من كل أصول البنوك الإسلامية في منتج المرابحة يتلوها ١٤% في منتج الإجارة وأما المنتجات الأخرى مجتمعة فتشكل ١٨% من كل الأصول المالية.

وإن محدودية المنتجات والتركيز على عدد قليل منها لثلمة على الصناعة المالية الإسلامية تلافيها، لاسيما وأن الكثير من الأصول المعروضة للمرابحة ماهي إلا سلع استهلاكية لا تسهم كثيرا في التنمية الاقتصادية نظرا لطبيعتها.

وذلك يرجع في جوهره إلى محاكاة نموذج المالية التقليدية، مع تطويع المنتجات لتوافق الشريعة، وهذه مقاربة تكتفي بالتوافق بدلا من البناء على أساس الشريعة واستلهام مقاصدها، فتحول بقصورها هذا دون الإبداع والتنافس.

ويمكن تلافي ذلك بتوظيف المنتجات الأخرى مثل السلم أو الاستصناع وغيرها بدلا من اقتصار التركيز على المرابحة، فهذه المنتجات تسهم في تطوير أصول اقتصادية حقيقية، وسوف يكون لذلك تأثير ملحوظ على الاقتصاد، حيث تظهر تحليلاتنا أن التركيز على هذين المنتجين سيسهم، خلال السنين الخمس المقبلة، في توفير ٨٠٠ مليار دولار أمريكي لتطوير أصول حقيقية تغطي قطاعات اقتصادية حيوية بما فيها الصناعة والإنشاء والزراعة وهي مجالات لها تأثير مضاعف عبر الاقتصاد ككل، وهذه هي المقاصد الحقيقية للمالية الإسلامية التي تسعى إلى إعمار الأرض.

وكما يحتاج أي بنيان للعناية المستمرة، تحتاج المالية الإسلامية إلى عناية دائمة تعضد أركانها، وتتمثل في بناء القدرات والمهارات والبحث والتطوير، بما يواكب التقدم ويلبي حاجة المجتمعات، وهذا

يستدعي قبل أي شيء نقل الجهود من الشتات والفرقة إلى الانتظام والاتساق ضمن جهد مؤسسي موحد.

وإن مما يبعث على التفاؤل رؤية برامج تأهيل العاملين في المالية الإسلامية وهي تسجل حضورا لافتا في الدول غير المسلمة، مما يدل على القبول العالمي لهذه الصناعة، فمن بين ٦٨٠ مؤسسة تقدم برامج تتعلق بالصناعة المالية الإسلامية فإن ٣٤% منها في دول غير مسلمة.

ولكننا إن نظرنا إلى الدور الذي تؤديه المؤسسات الأكاديمية وجدنا وهدة كبيرة بين نظرية المالية الإسلامية وتطبيقاتها، وإن دققنا النظر أكثر ألفينا المؤسسات الأكاديمية مازالت بعيدة عن تأهيل كوادر مهيئة لمزاولة المهنة على الفور ولذلك على المؤسسات الأكاديمية تسلم خطام القيادة في هذا الشأن وأن تقدم مناهج متكاملة توازن بين نظرية المالية الإسلامية والبرامج المتوافقة مع متطلبات السوق وفي ذات الوقت تحفز الابتكار والقيادة، ولا أدل على هذه الحاجة من دراسة قمنا بها مؤخرا في مجلس الخدمات المالية الإسلامية تفيد بأن ٨٢% من الأسواق المالية الإسلامية تعاني من نقص الكوادر المؤهلة وأن ٦٠% من العاملين في هذا المجال بحاجة لمزيد من التدريب وتطوير المهارات.

وإن من بين التحديات الأبرز التي تواجه هذه الصناعة ندرة العلماء المختصين – وهم من أهم أعمدتها ودعائمها – إذ يتوزعون، وهم قلة، على عدد كبير من الهيئات الشرعية، فإذا نظرنا إلى الصناعة بوجه عام نرى١٠٧٥ عالما يتوزعون على عضوية الهيئات الشرعية في ١٤٠٠ مؤسسة وهذه قسمة متوازنة في ظاهر الأمر، ولكن نظرة أقرب إلى المشهد تكشف غير ذلك، حيث ثمانية منهم يشغلون مناصب في ٣٠ هيئة شرعية مختلفة ولا يقف تحدي الندرة عند هذا الحد بل يتعداه إلى درجة أن ثلاثة من أولئك الثمانية يشغل كل منهم عضوية ٧٠ هيئة شرعية!

فلا غرابة والحال هذه من ركود المنتجات وجمود الابتكار، وإنه لمن الضروري أن تتضافر جهود كل الأطراف مع العلماء لتلافي هذه الندرة.

أصحاب المعالي، الضيوف الكرام، السيدات والسادة

بالنظر إلى التحديات التي تواجهنا اليوم لا يمكن لأي من هذه الأركان الأربعة أن تفضي وحدها إلى نتيجة ملموسة إذ لكل من التشريع والرقابة والهيئات والمؤسسات المالية دور مختلف ولكنه في ذات الوقت تكاملي، فهي مجتمعة تشكل أساسا راسخا لصناعة مالية إسلامية حيوية ومرنة وهي لذلك شروط مسبقة لنموها الشامل المستدام.

وإننا لمحظوظون بوجود مكونات أركان هذه الصناعة الأربعة معنا اليوم، وكلي ثقة أن النقاشات التي سوف تدور في هذا المؤتمر ستقودنا إلى توصيات قابلة للتطبيق العملي يمكنها أن تحمل المالية الإسلامية إلى العالمية لتقوم بما عليها تجاه استدامة الازدهار والحياة الكريمة ورفاه المجتمعات، شريطة أن نعمل عليها مجتمعين إذ "لا يمكن لفرد واحد أن يبني بيتا، ولكن عشرة يمكنهم بناء عشرة بيوت" كما يقول المعماري حسن فتحي.

خاتمة

أصحاب المعالي الضيوف الأكارم السيدات والسادة

ختاما أعطف آخر قولي على أوله مذكرا بهدفنا الأسمى المتمثل بضمان استدامة الازدهار والحياة الكريمة ورفاه المجتمع، ومشيرا إلى الدور الذي يمكن للمالية الإسلامية أن تسهم فيه لتحقيق هذه الأهداف.

وإن نجاح الأطروحة العالمية للمالية الإسلامية مرهون ببنائها على أسس سليمة متينة، وعلى ممارسة كل منا لدوره في تطويرها. ولئن كان تأسيس بنك إسلامي قبل أربعين عاما بمثابة السباحة عكس التيار فالواقع اليوم قد تجاوز ذلك وباتت المالية الإسلامية تحظى بكل الدعم المؤسسي اللازم لازدهارها.

إلا أنه تبقى هنالك تساؤلات ثلاثة ملحة لا بد أن نحاول سويا الإجابة عنها وهي:

- كيف نطمئن إلى قيام الصناعة المالية الإسلامية بالدور المطلوب منها؟
- هل ما نقوم به كاف لدفع هذه الصناعة إلى حدود وسعها؟

  وإن كان الظن كذلك
- فما الذي يمنعها – بعد أربعة عقود – من تخطي عتبة ٢%؟

آمل أن تتطرق نقاشات المتحدثين من ضيوفنا الموقرين وهم قادة المجال، بالبحث في عمق هذه القضايا لنخرج معا بحلول لتطوير الصناعة المالية الإسلامية، وكلي ثقة أن نقاشات هذا المؤتمر ستؤول إلى توصيات واضحة واستراتيجية تأخذ بها كل الأطراف المعنية وتطبقها لتبني أسسا متينة لصناعة مالية عالمية قويمة أخلاقيا وعادلة اجتماعيا ومستقرة ماليا ومنتجة اقتصاديا.

٢٠١٨/٥/٢